الأمم المتحدة S/PV.7846

مجلس الأمن

السنة الحادية والسبعون

مؤقت

الجلسة ٧٨٤٦

الإثنين، ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، الساعة ١٠/١٦

نيويورك

الرئيس	السيد أويارثون مارتشيسي	(إسبانيا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد إليتشوف
	أنغولا	السيد مارتنس
	أوروغواي	السيد بيرموديث
	أوكرانيا	السيد يلتشينكو
	السنغال	السيد سيس
	الصين	السيد جانغ ديانبن
	فرنسا	السيد لاميك
	جمهورية فنزويلا البوليفارية	السيد راميريث كارينيو
	ماليزيا	السيد إبراهيم
	مصر	السيد أبو العطا
	المملكة المتحدة لبريطانيا لعظمى وأيرلندا الشمالية	السيد رايكروفت
	نيوزيلندا	السيد تولا
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة باور
	اليابان	السيد بيشو

جدول الأعمال

تقارير الأمين العام عن السودان وجنوب السودان

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٦.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

تقارير الأمين العام عن السودان وجنوب السودان

الرئيس (تكلم بالإسبانية): بموجب المادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل جنوب السودان إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقاً للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد ستيفن أوبراين، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وأود أن أرحب ترحيباً حاراً بالأمين العام، معالي السيد بان كي – مون، وأعطيه الكلمة.

الأمين العام (تكلم بالإنكليزية): قبل الشروع في بياني، أود أن أقدم أحر التعازي إلى الوفد الروسي عقب اغتيال زميلهم، السفير أندريه كارلوف، في أنقرة في وقت سابق من اليوم. وإنني أدين هذا العمل الإرهابي الأرعن الذي لا يمكن أن يكون له أي مبرر.

نجتمع هنا لمعالجة واحدة من الأزمات الأكثر إلحاحاً في العالم – الحالة المتدهورة في جنوب السودان. منذ فترة غير بعيدة، كان شعب جنوب السودان يعيش حالة من التفاؤل. فقد انتهت أطول حرب أهلية في أفريقيا. وخرجت أصغر دولة عمراً في العالم إلى حيز الوجود. ولكن كل ذلك الأمل والوعد قد تلاشى اليوم. وغرق جنوب السودان في حرب أهلية أخرى. وقُتِل عشرات الآلاف من المدنيين. وبات اقتصاد البلد في حالة يرثى لها. وتمزق النسيج الاجتماعي. وهناك الملايين من الناس باتوا بلا مأوى ومشردين. ولم يتغيّر الجوع والفقر إلا إلى الأسوأ.

وتقع المسؤولية عن هذه الحالة المأساوية بشكل تام على عاتق قادة جنوب السودان. فقد خانوا ثقة الناس ويواصلون إبداء شعور منحرف بالاستحقاق، ساعين إلى الاحتفاظ بالسلطة والثروة مهما كلف الأمر. وتشير التقارير إلى أن الرئيس سلفاكير وأنصاره يفكرون في شن هجوم عسكري جديد في الأيام المقبلة ضد الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان. وعلاوة على ذلك، هناك مؤشرات واضحة على أن رياك مشار وجماعات المعارضة الأخرى تسعى إلى تصعيد عسكري.

لقد حان الوقت لوضع شعب جنوب السودان، لا القادة، في صدارة أي استراتيجية. ويجب أن يتحد المجتمع الدولي لتقديم المساعدة اللازمة والحوافز. وفي الوقت نفسه، ينبغي أن نكون متحدين وعازمين على المتابعة بالتحذير من العواقب الوخيمة بالنسبة لأولئك الذين يضعون العراقيل على الطريق إلى السلام والاستقرار.

وبهذه الروح، أكرر دعوتي إلى فرض حظر أسلحة على جنوب السودان. إن هذا الحظر سيقلل قدرة جميع الأطراف على شن الحرب. فجنوب السودان لا يواجه أي تهديد خارجي. ولن يؤدي دخول المزيد من الأسلحة إلا إلى زيادة التهديدات التي تواجه شعبه. وقد شهدنا مراراً وتكراراً الاستهداف المتعمد للمجتمعات المدنية التي يُنظر إليها على أنها تدعم أحد الخصمين. كما تتواصل الجهود الرامية إلى إحياء العملية السياسية، وأقل ما يمكن أن نفعله هو وقف تدفق المزيد من الأسلحة، التي تشكل تهديداً مباشراً لسلامة وأمن المدنيين والعاملين في المجال الإنساني. ويمثل عدم الاستقرار في جنوب السودان أيضاً تهديداً للمنطقة. وأدعو جميع البلدان المجاورة إلى تقديم الدعم والتعاون لفرض حظر أسلحة.

إن الحاجة الأكثر إلحاحاً هي منع الطرفين من شن أي عملية عسكرية في بداية موسم الجفاف. وإنني أحث مجلس الأمن والقادة الإقليميين والمجتمع الدولي على أن يوضحوا للرئيس كير ولرياك مشار أن الشروع في هجوم عسكري ستكون له عواقب وخيمة.

ويجب على الطرفين تنشيط عملية سياسية شاملة للجميع وتحظى بالمصداقية في نظر شعب جنوب السودان والمجتمع الدولي. وأي محاولة للبصم على شرعية من هم في السلطة لن تجلب السلام أو الاستقرار. ويتطلب تنفيذ عملية شاملة للجميع وذات مصداقية تخصيص مقاعد لجميع أطراف النزاع حول طاولة المفاوضات مع القدرة على المشاركة وممارسة السلطة دون خوف من الانتقام.

ومن شأن الحوار الوطني أن يمثل خطوة إيجابية إذا تمكن جميع أصحاب المصلحة من المشاركة بحرية وأمان .ولكن للأسف لا تتوفر تلك البيئة حاليا في جنوب السودان.

وأدعو القادة الإقليميين إلى استثمار كل الجهود الممكنة لإحياء العملية السياسية في جنوب السودان. وأثني على عمل الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والاتحاد الأفريقي، وندعو مجلس الأمن إلى استكمال تلك الجهود. ولديّ اعتقاد راسخ بأن فرض حظر على توريد الأسلحة هو أنسب الطرق للقيام بذلك. وأود أن أؤكد أن من شأن خطوة كهذه أن تعزز العملية السياسية بدلا من تقويضها.

وقد اتخذ النزاع في جنوب السودان بعدا عرقيا بالفعل، وشهدنا صدور خطاب الكراهية عن الكثيرين في مناصب قيادية. ومثلما قال مستشاري الخاص المعني بمنع الإبادة الجماعية، السيد أداما دييِنغ إلى المجلس بعد زيارته الأخيرة إلى جنوب السودان (انظر S/PV.7814) فإن الإبادة الجماعية ليست حدثا واحدا، بل هي عملية. وأخشى أن تكون تلك العملية على وشك البداية ما لم تتخذ إجراءات فورية لوقفها.

ويجب على مجلس الأمن أن يتخذ الخطوات اللازمة لوقف تدفق الأسلحة إلى جنوب السودان، فضلا عن إرسال تحذير واضح لإنهاء خطاب الكراهية والتحريض والعنف وأنه ستكون هناك مساءلة عن ارتكاب الفظائع الجماعية وغيرها من الجرائم الأخرى.

وكما يعلم المجلس، فقد تعين عليّ – في أعقاب إجراء تحقيقين مستقلين – اتخاذ بعض القرارات الصعبة فيما يتعلق بأداء قواتنا في بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان. وعلاوة على ذلك، ما تزال البعثة تواجه قيودا شديدة على حريتها التنقل في جميع أنحاء البلد، في انتهاك واضح لاتفاق مركز القوات. وواصلت الأمانة العامة تزويد مجلس الأمن بقائمة بتلك الانتهاكات على أساس شهري. ومن المؤسف أن تلك التقارير لم تسفر عن أي إجراء من جانب المجلس يرمي لاستعادة حرية التنقل التي لن تتمكن البعثة بدونها من تنفيذ ولايتها تنفيذا كاملا.

بيد أن تحسين أداء البعثة ليس سوى جزء واحد فقط من الوضع الكلي. ويجب على حكومة جنوب السودان أيضا الوفاء بتعهداتها بالقبول غير المشروط بنشر قوة الحماية الإقليمية. ويقينا أن الكلمات وحدها لا تكفي،وإنما يجب أن تقترن باتخاذ الإجراءات العملية الدالة على حدوث تحول استراتيجي نحو التعاون الكامل مع الأمم المتحدة وجميع الشركاء من أجل السلام.

وقد تحدثتُ مع الرئيس كينياتا، رئيس كينيا يوم السبت بغرض تبادل الآراء بشأن عملية السلام في جنوب السودان. وشددتُ على أن قوة الحماية الإقليمية تمثل الالتزام الجماعي من قبل المنطقة بتحقيق السلام والأمن والاستقرار. وأود أن أشيد بكينيا لالتزامها الراسخ بالسلام في جنوب السودان، ولعملها بشكل وثيق مع الأمم المتحدة لأجل تحقيق ذلك الهدف.

لقد عانى شعب جنوب السودان بما فيه الكفاية ولفترة طويلة جدا. ولا بد لنا من ممارسة جميع الضغوط على القادة الذين يفكرون أو يتصرفون خلاف ذلك. وإذا ما أخفقنا في اتخاذ الإجراءات اللازمة، فليس لجنوب السودان سوى السير على المسار المؤدي إلى الفظائع الجماعية. وسيكون شعبه هدفا لتلك الفظائع، في الوقت الذي يتوجه فيه بآماله إلى المجتمع الدولي بصفة عامة، ومجلس الأمن على وجه الخصوص. وأناشد مجلس الأمن أن يسارع إلى العمل الآن وفاء بمسؤوليته ودعما للجهود الإقليمية الجارية.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر الأمين العام على بيانه.

وأعطي الكلمة الآن للسيد أوبراين.

السيد أوبراين (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعرب عن تعازيّ أيضا للخسارة المفجعة التي منينا بها بمقتل السفير أندريه كارلوف اليوم.

وأؤيد تماما طلب الأمين العام إلى المجلس وحكومة جنوب السودان.

وأشكركم، سيدي الرئيس، على هذه الفرصة الحسنة التوقيت لموافاة مجلس الأمن بالمعلومات عن الحالة الإنسانية في جنوب السودان. لقد شددت – في إحاطتي الإعلامية إلى المجلس في ٢٢ حزيران/يونيه، وكذلك في المستندات الخطية التي صدرت بالاشتراك مع مفوضية حقوق الإنسان في آب/أغسطس– على انتشار العنف في مناطق جديدة وعلى العواقب الإنسانية المترتبة عنه. وقد تدهورت الحالة الإنسانية بشكل كبير بعد مضي ستة أشهر. وليس في ذلك مفاجأة لأحد في هذا المجلس ما دام الأعضاء قد سمعوا وواصلوا متابعة التقارير – مثلي تماما – عن تدهور الحالة شهرا بعد شهر. فقد استمرت أعمال العنف والهجمات ضد المدنيين،وأُجبر مئات الآلاف من الأشخاص على الفرار من ديارهم، في حين تفاقم الجوع. وهناك العديد من الروايات المروعة عن حوادث العنف الجنساني والجنسي، في حين لا يزال معظم الجناة طلقاء.

وفي الأسبوع الماضي، دخل النزاع في جنوب السودان عامه الرابع. فمنذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ واصل المدنيون تحمُّل وطأة الظروف الإنسانية المروعة على نحو متزايد. ونشهد الآن اتساع نطاق الحاجة إلى المساعدة والحماية، ما يتطلب منا الاهتمام العاجل والعمل الدؤوب. وفي هذا العام أصبح نحو ٦,١ مليون شخص، أي نصف سكان تلك الدولة الفتية – بحاجة إلى المساعدة الإنسانية. وتتوقع أوساط العمل الإنساني أن يرتفع ذلك العدد بصورة مذهلة ليتراوح ما بين ٢٠ إلى ٣٠ في المائة من مجموع السكان في عام ٢٠١٧ من جراء العنف المدمر الدائر في الميدان وأعمال التشريد القسري التي يزيدها سوءا انعدام الأمن الغذائي والتدهور الاقتصادي والعوز وانهيار الخدمات الأساسية.

وقد أُرغم نحو ٣,١ مليون من مواطني جنوب السودان على الفرار من ديارهم – حيث فر منهم ١,٣ مليون مواطن عبر الحدود بوصفهم لاجئين، في حين بقي منهم ما يزيد على ١,٨ مليون آخرين ضمن المشردين داخليا. وقد تم تشريد الكثير من السودانيين الجنوبيين مرات عديدة وحرموا من التمتع بالأمن والأمان اللذين هم في أمس الحاجة إليهما. ومنذ شهر تموز/يوليه وحده لجأ ما يزيد على ٣٠٠ ٣٨ مواطن إلى أوغندا في حين لجأ آخرون إلى إثيوبيا والسودان وجمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية. ويفر الأشخاص بلا شيء تقريبا إذ لا يحملون سوى ملابسهم وبعض الأمتعة القليلة التي يستطيعون حملها على ظهورهم. وغالبا ما تكون رحلاتهم محفوفة بالمخاطر، وذلك بسبب انعدام الأمن والمستنقعات الوحلة التي يتعين عليهم السير فيها على الأقدام ببطء، أو بسبب الحر القائظ الذي لا مفر منه وعادة ما يعانون من نقص الغذاء والماء والمأوى. وتلقيت المزيد

من التقارير المروعة عن انفصال الأسر وانقطاع السبل أمام تواصل أفرادها إلا ما ندر .ومن المروع أن المرضى والمعوقين والمسنين يتركون ببساطة ليواجهوا مصيرا لا إنسانيا مجهولا أو معلوما جدا للأسف، كتعرضهم للهجمات، بما في ذلك القتل والاغتصاب واختطاف الشباب.

وبالنسبة للأطفال، مثلما هو الحال بالنسبة لمستقبل ذلك البلد الفتي، فإن تكلفة النزاع الطويل الأمد لا تزال باهظة على وجه الخصوص. إذ يشكّل الأطفال نحو نصف جميع النازحين، في حين سُجل ما يزيد على ٠٠٠ ٩ طفل بوصفهم غير مصحوبين بعائلاتهم أو منفصلين عن ذويهم أو مفقودين. ويعتقد بتجنيد ما يربو على ٠٠٠ ١٧ طفل في صفوف الجهات المسلحة منذ اندلاع النزاع. وفي المقابل، فإن عدد الأطفال المسجلين في المدارس حاليا من جملة ممن هم في سن التعليم الابتدائي يقل عن النصف. وأُغلقت واحدة بين كل أربع مدارس بسبب انعدام الأمن، بينما تعطل التعليم بشكل عام نتيجة لتشريد المعلمين والتلاميذ على حد سواء. لقد ضاع جيل سابق والآن يضيع جيل آخر أيضا، ما يعني ضياع القدرة على إعادة بناء جنوب السودان نفسه في يوم ما.

وبالتوازي مع ذلك، سجِّلت مستويات الجوع وسوء التغذية ارتفاعا مذهلا وشملت مجتمعات تعيش في أماكن كانت تنعم بالأمن الغذائي نسبيا قبل أقل من عام. وتشير التقديرات الآن إلى معاناة أكثر من مليون طفل دون سن الخامسة من سوء التغذية الحاد. وكشفت فحوص أجريت مؤخرا في توريت ولافون وإيكوتوس في ولاية شرق الاستوائية عن وجود معدلات عامة لسوء التغذية الحاد بما يتجاوز مستويات الطوارئ. وتشير التقديرات في ذروة موسم الجفاف في عام ٢٠١٦ إلى أن حوالي ٤,٨ مليون شخص – أي أكثر من واحد بين كل ثلاثة أشخاص في جنوب السودان – يعانون من انعدام حاد في الأمن الغذائي. ويتوقع ازدياد العدد في عام ٢٠١٧ بسبب استمرار النزاع والتدهور الاقتصادي وضعف المحاصيل الزراعية.

وتتوزع الخدمات الأساسية في امتدادات شاسعة في حين تعمل جزئيا بالكاد في الكثير من المناطق، هذا إن وُجِدت أساسا. ولا تعمل سوى أقل من نصف المرافق الطبية في البلد، وحتى في حال عملها فإنها لا تستطيع إلا توفير الحد الأدنى من الخدمات بسبب الانعدام المزمن للأدوية الأساسية.

ومنذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، تم إغلاق ١٠٦ من المرافق الصحية، في حين تم نهب أو تدمير ما لا يقل عن ٢٩ مرفقا آخر. ونتيجة لذلك، غالبا ما لا يجد المرضى أو الجرحى، بمن فيهم ضحايا الاغتصاب، مكانا يلجأون إليه لتلقي العلاج.

ولا تزال النساء والفتيات يواجهن مخاطر عالية بالتعرض للعنف الجنسي، لا سيما من جانب العناصر المسلحة، حيث يُستخدم الاغتصاب كسلاح من أسلحة الحرب. وأفادت أنباء بتعرض مئات من النساء للاغتصاب والاغتصاب الجماعي في واو في شباط/فبراير وحزيران/يونيه، وفي جوبا في تموز/يوليه. ووردت أنباء أخرى من بانتيو، ولير، وملكال، ويامبيو، وأماكن أخرى في أنحاء الولايات الاستوائية، بما في ذلك تقارير عن جرائم اختطاف واغتصاب. وكثيرا ما تحدث تلك الهجمات المبلغ عنها عند نقاط التفتيش المسلحة. ووردت تقارير متعددة أيضا عن ارتكاب أعمال عنف جنسي ضد النساء والفتيات اللائي يغادرن مواقع حماية المدنيين من أجل جمع الحطب وجلب الطعام. وفي سياق الإشارة إلى تفشي الاغتصاب الجماعي، ذكرت لجنة حقوق الإنسان في جنوب السودان في الأسبوع الماضي أنها ”لا تجد كلمات لوصف الرعب“.

وفي الوقت الذي تتزايد فيه الاحتياجات وتزداد عمقا، تتضاءل بوتيرة مثيرة للقلق قدرة الشركاء في المجال الإنساني على تقديم المساعدة المنقذة للأرواح في الوقت المناسب وعلى

نحو فعال. وتواصل المنظمات الوطنية والدولية العمل دون كلل لتوفير المساعدة في واحدة من أكثر بيئات العمل خطورة وصعوبة في العالم اليوم. وأود أن أعرب عن عميق احترامي وإعجابي إزاء ما تبديه هذه المنظمات من التزام وشجاعة. ولكن ينبغي للجميع أن يكونوا على دراية بأن تكلفة ذلك عالية. فحتى الآن، دفع ما لا يقل عن ٦٧ من العاملين في المجال الإنساني حياتهم ثمنا لذلك –١٢ منهم منذ تموز/يوليه. كما يجري استهداف دوائر العمل الإنساني بطرق أخرى. فخلال الهجوم المروع على فندق ”تيران“ في تموز/يوليه، تعرض العاملون في المجال الإنساني للاعتداء الجنسي والاغتصاب والقتل. وخلال الأشهر الماضية، أصبح ورود تقارير عن التحرش أمرا روتينيا ومتكررا.

وعلاوة على استمرار انعدام الأمن، تواجه منظمات المعونة الآن مستويات متزايدة من التخويف والعرقلة البيروقراطية، من جانب حكومة جنوب السودان بصورة أساسية، ولكن أيضا من جانب مجموعات من الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان. ففي الأسابيع الأربعة الماضية وحدها، وقعت أربعة حوادث خطيرة اعتقلت فيها سلطات جنوب السودان موظفين كبارا في المنظمات غير الحكومية أو احتجزتهم أو رحلتهم. ولم تُوجه أي اتهامات رسمية في أي من تلك الحالات. وفي حالة أخرى، أغلقت السلطات مكتب واحدة من أكبر المنظمات غير الحكومية في جنوب السودان في جوبا، دون سبب موثق أيضا. وعلى الرغم من مساعي الأمم المتحدة، لم تُقدم أي تفسيرات.

إن هذا ببساطة أمر غير مقبول، ويجب وقف تلك الحوادث. ولكي نكون واضحين، يقدم شركاؤنا من المنظمات غير الحكومية حوالي ٧٠ في المائة من جميع المساعدات الإنسانية في جنوب السودان. ويمثل وجودهم وبرامجهم أمرا أساسيا لاستمرار الاستجابة المنقذة للحياة. ومن دون المنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية على أرض الواقع، لن يتسنى إيصال الأغذية على نطاق واسع؛ ولا توفير الإغاثة الطبية في حالات الطوارئ لجميع أولئك الذين يحتاجون إليها؛ ولا التصدي لمشكلة سوء التغذية على نحو ملائم؛ وستتم إعاقة الحصول على المياه النظيفة الكفيلة بإنقاذ الحياة ومنع انتشار الأمراض مثل الكوليرا.

وعلى الرغم من تلك التحديات الهائلة، قدم العاملون في المجال الإنساني مساعدات منقذة للحياة إلى حوالي ٤,٧ مليون شخص هذا العام، بما في ذلك قرابة ٣,٦ مليون شخص – أمكن إيصال المساعدة الغذائية أو توفير أسباب المعيشة في حالات الطوارئ لهم؛ وجرى استقبال أكثر من ٠٠٠ ١٩٥ طفل يعانون من سوء التغذية الحاد لتلقى العلاج؛ وأتيحت إمكانية الحصول على المياه النظيفة لأكثر من مليوني شخص؛ وتم توفير ملاجئ للطوارئ ومواد غير غذائية حيوية لأكثر من مليون شخص؛ وحصل ما يقرب من ٠٠٠ ٢٠٠ طفل على اللقاح الخماسي التكافؤ ضد الأمراض الرئيسية الخمسة. وأُرسلت أكثر من ٠٠٠ ١٨ من مجموعات لوازم النجاة إلى بعض من أبعد الأماكن، وهي عبارة مجموعة من اللوازم الخفيفة الوزن التي تقدمها الوكالات بشكل مشترك والمصممة ليسهل على الأشخاص الفارين حملها. وتم تسليم تلك المساعدة استنادا إلى الاحتياجات المُقدرة، وذلك باستهداف أشد الناس احتياجا في جميع مناطق البلد.

وفي ظل حالة إنسانية تنحدر بلا هوادة إلى هذه الهاوية الكارثية من اليأس والخوف والترهيب والأضرار التي لا رجعة فيها والدمار والتقزم والموت، يتطلع عدد متزايد من مواطني جنوب السودان إلى تلقي المساعدة من الجهات الفاعلة العاملة في المجال الإنساني. ولكن الوصول إلى من هم في أمس الحاجة لا يزال مقيدا في بعض مناطق البلد. وفي الشهر الماضي، تم توثيق ١٠٠ تقرير عن حوادث تتعلق بإمكانية إيصال المساعدات الإنسانية – وهو أعلى عدد في أي شهر منذ حزيران/يونيه

٢٠١٥. ويهولني أنا أسلط الضوء على أن ما يقرب من ٦٧ في المائة من تلك الحوادث تضمنت عنفا ضد العاملين في المجال الإنساني أو الأصول الخاصة بالعمل الإنساني.

وحيثما وجدت بلدات يسيطر عليها طرف في النزاع ويحاصرها طرف آخر، لا نزال نواجه تحديات رئيسية للوصول إلى المحتاجين بسبب النزاع القائم ومنع وصول العاملين، ولا سيما في ياي بولاية وسط الاستوائية، حيث نقدر أن عشرات الآلاف من الأشخاص الذين لم يتمكنوا من القيام بالرحلة الطويلة والباهظة التكلفة إلى أوغندا لا يزالون مشردين في المناطق المحيطة بالبلدة وغير قادرين على الحصول على المساعدة، وفي واو بغرب بحر الغزال حيث مُنع إلى حد كبير إيصال المعونة إلى عشرات الآلاف من الناس على مشارف البلدة. وقد زاد الانتشار الأخير للعناصر المسلحة من تعقد المفاوضات حول إمكانية الوصول وزاد من حدة المخاطر على العاملين في مجال تقديم المعونة.

وعلى نحو ما ذكرت آنفا، بما في ذلك خلال زيارتي لجوبا وواو وأويل في آب/أغسطس، يجب اتخاذ إجراءات وخطوات بشكل نهائي لإزالة هذه العقبات غير المقبولة التي تتعارض مع التزامات الأطراف بموجب القانون الدولي الإنساني. ومن المهم للغاية ضمان وصول جميع المنظمات العاملة في المجال الإنساني بشكل حر وآمن ودون عوائق إلى جميع المحتاجين حيثما كانوا. وبينما نرحب بالخطوات التي اتخذتها الحكومة لمعالجة بعض تلك التحديات، بما في ذلك إنشاء لجنة الرقابة الرفيعة المستوى للعمل الإنساني، فمن المهم أن تترجم الالتزامات فورا إلى إجراءات ملموسة وفعالة.

إن جنوب السودان على حافة الهاوية. وهناك حاجة لاتخاذ إجراءات حاسمة لإنهاء العنف، ويتعين على المجلس التأكد من اتخاذ الإجراءات اللازمة. ولذلك، فإن رسالتي اليوم ذات ثلاثة أبعاد.

أولا، إن لم يتم إيجاد حل سياسي على نحو عاجل لوقف العنف، فإن الأزمة الإنسانية في جنوب السودان لن تتفاقم فحسب، وإنما ستخرج تماما عن سيطرة أي جهة، ولا سيما المجلس. لا بد من وقف العنف. ولا بديل عن ذلك.

ثانيا، يجب ممارسة نفوذ جماعي لكفالة تيسير الوصول دون عوائق إلى جميع من يحتاجون إلى المساعدة في جميع مناطق البلد. وكجزء لا يتجزأ من ذلك، يجب أن يكون هناك التزام حقيقي بحماية العاملين في المجال الإنساني. وفي الوقت نفسه، لا بد من محاكمة ومساءلة أولئك الذين يقتلون ويهاجمون ويغتصبون العاملين في المجال الإنساني، كما يجب أن ينتهي إفلات أولئك الذين يهاجمون المدنيين من العقاب.

وأخيرا، أود أن أوجه اهتمام المجلس، كما فعل الأمين العام بقوة قبل لحظة، إلى النداء الأخير الذي وجهه مستشاره الخاص المعني بمنع الإبادة الجماعية بشأن الخطر الوشيك لتصاعد العنف على أسس عرقية مع الإمكانية الواضحة لحدوث إبادة جماعية. وما من شيء أكثر إلحاحا من منع حدوث ذلك. فالملايين من النساء والرجال والفتيات والفتيان يعانون بالفعل. ومن الضروري أن نفعل ما بوسعنا جميعا لوقف المسار الحالي ومساعدة جنوب السودان بشكل جماعي، وفي المقام الأول، ليتفادى شعب جنوب السودان وقوع حدث كارثي مفجع وإيجاد طريق للعودة إلى مسار تحقيق السلام والأمن لجميع مواطنيه.

كنت سأختتم كلمتي هنا، ولكني أود بصفتي مستشار المجلس للشؤون الإنسانية أن أضيف نقطة أخرى. وأقول هذا في حضور ممثل جنوب السودان هنا اليوم. إن المجتمع الدولي والمجلس نفسه قد قال مرارا بعد سريبرينيتسا ورواندا إن هذا ”لن يتكرر أبدا“. وبالنظر إلى الوقائع والأدلة الواضحة في جنوب السودان التي تم تقديمها في هذا المساء، كم عدد الأدلة الأخرى التي نحتاجها جميعا من أجل ترجمة أقوالنا التي

تنم عن حرص شديد إلى إجراءات وقائية حقيقية؟ وكم عدد الأرواح، من النساء والرجال والأطفال، التي يمكننا جميعا إنقاذها إذا قمنا نحن ومن يملكون نفوذا على الطرفين بالتصرف بشكل حاسم اليوم؟

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر السيد أوبراين على إحاطته الإعلامية.

والآن، أعطي الكلمة لأعضاء مجلس الأمن الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيدة باور (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): أشكر الأمين العام بان كي – مون على ما أبداه من تفان عميق من أجل شعب جنوب السودان بحضوره هنا اليوم وما ضخه من حماس وتعاطف مع شعب بلد قام بزيارته مرات عديدة.

وأود أن أبدأ ملاحظاتي بالاعتذار للأمين العام، لأنني لا أعلم منذ متى ما برح يطلب فرض حظر على توريد الأسلحة وفرض جزاءات محددة الأهداف. إنه لا يأتي كل يوم إلى مجلس الأمن، وهو محدد للغاية إزاء ما يقدمه من وصفات. ومع ذلك، ففي حالة جنوب السودان، فإنه قد طلب أشياء و لم ننفذها.

وأعتقد أن هذا شيء نحتاج إلى التفكير بشأنه في ضوء الطابع الوصفي للإحاطتين الإعلاميتين اللتين استمعنا إليهما وشهادات شهود العيان التي قرأناها، والتي أصابتنا بالهلع. كان مجلس الأمن موحد الصف تماما بشأن مسألة جنوب السودان. ينبغي أن نحاول استرجاع وحدة الصف تلك في ضوء تحذير الأمين العام، الذي سيسجل بوصفه واحدا من آخر تحذيراته إلى هذا المجلس. وإذا ما أخفقنا في اتخاذ الإجراء اللازم، فسيكون جنوب السودان في طريقه نحو ارتكاب فظائع جماعية. لقد قالها الأمين العام. وعلينا أن نعترف جميعا، بصفتنا مجلس الأمن، بذلك.

وأود أن أضيف فقط رواية لإحدى الأسر التي تأثرت بالنزاع، وربتها تبلغ من العمر ٢٨ عاما، إيرين، وهي أم من ولاية نهر ياي. نجت وأبناؤها بالكاد من الموت في مناسبتين. في المرة الأولى، كانت في المنزل عندما طرق بابها رجال مسلحون ونادوا اسم زوجها. كان زوج إيرين قد تمكن للتو من دفعها والأطفال أسفل السرير قبل أن يحطم الجنود الباب ويطلقون النار على رأسه. وفرت إيرين صوب الحدود الأوغندية لكنها واجهت مجموعة أخرى من الرجال المسلحين. كما سردت ما حدث لصحفي، كانت هناك امرأتان محتجزتين اغتصبهما الرجال. وقد أخذوا رضيعين واستخدموهما كعصي لضرب المرأتين. ونجا الرضيعان لكنهما يعانيان إصابات داخلية.

هذه الرواية رهيبة ومروعة للغاية، إلا أن عدد الروايات التي تأتي من المنطقة والتي تتسم بهذا النوع من التفصيل الوحشي أكبر من أن يحصى. الرضع يستخدمون كعصي لضرب أمهاتهم واغتصابهن وإعدام زوج إحداهن – هذا ما شهدته إيرين قبل أن تصل إلى أوغندا والأمان النسبي في مخيم للاجئين. تلك قصة واحدة على مدى الأسبوع الماضي – هذا الأسبوع وحده. وبالنسبة لأعضاء المجلس الذين كانوا يقولون بأن الأمور تتحسن، ينبغي أن يعرفوا أن ١٨٩ ٥ لاجئا مثل إيرين في المتوسط يتدفقون كل يوم على أوغندا. ذلك في هذا الأسبوع. ليس هذا شيء حدث في تموز/يوليه أو قديما عندما بدأ الصراع في عام ٢٠١٣. الحالة لا تتحسن، ولكن تسوء.

وفي غضون ذلك، نحن كمجلس نقف مكتوفي الأيدي. علينا أن نحاول وقف الفظائع في جنوب السودان، والسؤال ليس ما إذا كان ينبغي لنا أن نفعل ذلك، بل كيف يمكننا أن نفعل ذلك بسرعة. علينا أن نعتمد حظر توريد للأسلحة ونفرض جزاءات محددة الأهداف – وهي أدوات من مجموعة الأدوات المتاحة لدينا. وإن كان لدى أحد أفكار أفضل، فإننا منفتحون على الأفكار الأفضل، لكن الاستمرار على نفس المنوال لا يحقق

شيئا. إن العنف يمزق جنوب السودان، والحكومة تقوض فعليا كل الجهود الدولية الرامية إلى المساعدة. أقول ذلك وأنا أشعر بالأسى أكثر من الشعور بالغضب، بالنظر إلى عمل الولايات المتحدة الوثيق مع تلك الحكومة وإلى رغبة الولايات المتحدة الوثيقة في العمل مع الحكومة، حتى طوال هذه الأزمة.

شرد ثلاثة ملايين شخص داخل وخارج جنوب السودان وأكثر من نصف سكان البلد يواجه انعدام الأمن الغذائي. لقد أبلغ مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، السيد زيد رعد الحسين، بأن انتهاكات حقوق الإنسان واسعة الانتشار بحيث أنها أصبحت أمرا شائعا تقريبا. وكما سمعنا من جميع الزوار الذين يذهبون إلى أجزاء مختلفة من جنوب السودان، فإن الانتهاكات تشمل الاستخدام المنهجي للعنف الجنسي كسلاح من أسلحة الحرب. ماذا يعني هذا في الحقيقة للناس في البلد؟ في بلدة ياي، لا يمكن للمدنيين المحاصرين المجازفة بالخروج إلى حقولهم، وبالتالي فإن المحاصيل التي سوف يتغذون عليها ستموت. إن هذا ما يحدث الآن. وفي الولايات الاستوائية، التي لم تشهد أعمال عنف في إحدى مراحل الصراع، فإن خطر العنف الآن شديد لدرجة أن السبيل الوحيد للفرار هو بالزحف عبر الأدغال، لأن الجنود والجماعات المسلحة التي تغتصب وتقتل تسيطر على الطرق. وفي ولاية الوحدة، قال أحد ضحايا الاغتصاب للجنة حقوق الإنسان في جنوب السودان، ”لا وصم بشأن الاغتصاب لأنه أمر طبيعي بالنسبة لنا. إنه يحدث لنا كل يوم.“

لقد استمع أعضاء المجلس الذين قاموا برحلة إلى جنوب السودان بشكل مباشر لتلك الشهادات. لا ينبغي أن يدهشنا ذلك. للنظر في رد الحكومة المؤسف: استمرار عرقلة المساعدة وتحدي مطالب المجلس. وكما سمعنا، في الأسابيع الأخيرة، رحلت الحكومة أربعة عاملين من ذوي الخبرة الكبيرة في مجال تقديم المعونة دون مبرر واضح، بمن فيهم المديران القطريان لاثنين من المنظمات غير الحكومية الكبيرة جدا.

وعلينا أيضا أن نتكلم عن المعارضة. الجيش الشعبي لتحرير السودان في المعارضة يجعل من الأصعب على الوكالات الإنسانية العمل في المناطق التي يسيطر عليها. على المنظمات غير الحكومية الآن تقديم التماس إلى الجيش الشعبي لتحرير السودان – المعارضة لكي يجري اعتمادها، وهو ما يتطلب دفع رسوم. ثم يتعين عليها تقديم إخطار بأي رحلة جوية إنسانية قبل وصولها بمدة ٤٨ ساعة على الأقل. هذا ممارسة شائعة الآن في جميع أنحاء البلد. إنها تجعل من المستحيل إيصال الأغذية إلى الناس الذين يحتاجون إليها. ومرة أخرى أقول، لأولئك الذين يعتقدون أن الوضع يتحسن أو على حاله، إن لدي أخبارا سيئة. لقد سجلت الأمم المتحدة المزيد من العراقيل أمام المساعدة الإنسانية خلال الشهر الماضي مقارنة مع أي شهر آخر منذ حزيران/يونيه ٢٠١٥. إننا نرى المزيد من العراقيل أمام المساعدة الإنسانية، ورغم ذلك، نجلس هنا نفعل نفس الشيء ونتوقع نتيجة مختلفة، وهو تعريف الجنون.

يزيد جنوب السودان من صعوبة حصول الناس على المعونة، رغم اتخاذ المجلس الإجراء الصحيح بالمطالبة بالوصول غير المقيد. تضع الحكومة العراقيل وتتحدى. في آب/أغسطس، حاولنا تخفيف العنف عن طريق الإذن بنشر قوة حماية إقليمية تابعة لبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان. وأود أن أعرب عن الشكر لجميع أعضاء المجلس الذين أيدوا هذه القوة. ومنذ ذلك الحين، تكلمت الحكومة كثيرا عن السماح بنشر قوة الحماية الإقليمية، وأعربت عن نوع من الموافقة على القوة في بيانات ورسائل في ست مرات على الأقل – نحن نعلم بست مرات فقط. كم مرة أعربت عن الموافقة؟ أعربت عن الموافقة في ٤ أيلول/سبتمبر، و ٢٠ أيلول/سبتمبر، و ١٥ تشرين الأول/أكتوبر و ١٦ تشرين الأول/أكتوبر و ١٦

تشرين الثاني/نوفمبر و ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر. غير أن أيا من رسائل أو عبارات الموافقة تلك لم يترجم إلى قبول ونشر على أرض الواقع، وهو مقياس لمعرفة ما إذا كانت إرادتنا كمجلس تحترم. ومرة أخرى، نشهد العرقلة والتحدي.

كما قدمت حكومة جنوب السودان ضمانا بأنه يمكن للبعثة القيام بدوريات دون تدخل. هذا جزء مما طلب المجلس محقا. إلا أننا نعلم أنه لا يحدث في الواقع. في الأسابيع الأخيرة، فرضت سلطات جنوب السودان مرة أخرى قيودا على دوريات البعثة في جميع أنحاء الولايات الاستوائية، وكذلك في المناطق الواقعة خارج واو وفي منطقة بحر الغزال، وهما من الأماكن التي نعلم أن الناس فيها بحاجة إلى الحماية. ومع ذلك، فإننا نرى مزيدا من العرقلة والمزيد من التحدي لقرارات مجلس الأمن.

المشكلة الآن بالنسبة لنا في انتهاج موقف التريث والترقب هي أن الوقت ربما ينفد بالنسبة لجنوب السودان، كما ذكر الأمين العام في إحاطته الإعلامية غير العادية. وحتى لو استطعنا نشر كامل قوة الحماية الإقليمية غدا وحتى إذا لم تواجه البعثة أي عراقيل من أي نوع، سيواجه حفظة السلام أولئك تحديات هائلة في وقف تصاعد العنف القائم على أساس عرقي الذي نشهده على أرض الواقع. يحتاج المجلس إلى القيام بالمزيد للتصدي لخطر الفظائع الجماعية المتزايد. التحذيرات في كل مكان. لقد سمعناها جميعا. قالت لجنة حقوق الإنسان في جنوب السودان إن جنوب السودان على شفا حرب أهلية عرقية شاملة. لقد حذر المستشار الخاص للأمين العام المعني بمنع الإبادة الجماعية، السيد أداما دييغ، الذي يجلس هنا معنا، من ”خطر شديد بتصاعد العنف على أسس عرقية مع إمكانية حدوث أعمال إبادة جماعية“.

وما من أحد هنا يمكنه القول إن الأمور تحسنت منذ قدم لنا أداما دييغ إحاطة إعلامية. لقد سمعنا للتو من الأمين العام والسيد ستيفن أوبراين أن الأمور ساءت. إن المسؤولين داخل منظومة الأمم المتحدة الذين تتمثل مسؤوليتهم في دق ناقوس الخطر قد قاموا بذلك. سيبين التاريخ ماذا فعل كل منا ومع أي جانب وقف عندما انطلقت صفارات الإنذار وعندما كان الضوء الأحمر يومض في جنوب السودان. الآن هو الوقت الذي لكل منا فيه قيمة. أين كنا عندما كان الضوء الأحمر يومض بالنسبة لشعب جنوب السودان؟

في بعض مناطق جنوب السودان، تجري بالفعل أعمال القتل على أساس عرقي. في كل يوم، نسمع تعهدات بالانتقام عبر موجات الأثير، بينما يزداد عدد حالات القتل وتتصاعد دوامة العنف. وفي ولاية وسط الاستوائية، جرى تدمير ما لا يقل عن ١ ٩٠٠ مبنى – منازل وأعمال تجارية ومدارس – منذ بدء القتال قبل شهرين. وقد حشدت الحكومة ميليشيات لا يقل قوامها عن ٤ ٠٠٠ فرد من مناطق أخرى ونشرتها في منطقة الاستوائية. نحن نعلم أن هجمات واسعة النطاق قد تبدأ في أي لحظة.

اسمحوا لي أن أنهي بياني بمرافعة ختامية عن هذه المسألة شديدة الأهمية. يدفع البعض في هذا المجلس بأن الوقت ليس مناسبا لفرض حظر على الأسلحة وجزاءات محددة الأهداف. ويشير البعض إلى البيانات العامة والكلمات الطيبة الصادرة عن مسؤولي الحكومة التي تقول إننا بحاجة إلى منح الحكومة فرصة أخرى. فرصة أخرى؟ شهدنا المواطنين في جنوب السودان يتضورون جوعا بينما تستثمر الأموال في منظومات ضخمة من الأسلحة. وقد شهدنا نشر حفظة السلام يتعثر. إننا في أواخر كانون الأول/ديسمبر. كنا في هذه المرحلة في أوائل أيلول/سبتمبر. لم يجر نشر جندي واحد من قوة الحماية الإقليمية – جندي واحد.

بطبيعة الحال، نحن ننضم إلى الآخرين في الأمل أن يفي أصدقاؤنا في جنوب السودان، الذين عملنا معهم بشكل وثيق

وعملنا من أجلهم لضمان استقلالهم، بوعودهم الأخيرة، تماما كما كنا نأمل أن يفوا بالوعود السابقة.

غير أننا لا نملك المزيد من الحجج لكي نستخدم تلك الوعود كذريعة لتأخير الإجراءات عندما نسمع بهذه القوة من الأمين العام عن ما يحدث على أرض الواقع، وعندما كان يحاول يائسا ولفترة طويلة تتجاوز السنة، مطالبا بهذه التدابير لمحاولة التخفيف من حدة العنف.

لقد أعرب بعض أعضاء المجلس وبشكل مباشر عن قلقهم إزاء المخاطر التي من شأن فرض هذه التدابير أن يشكلها على حفظة السلام أو العمال التابعين لهم والموجودين على أرض الواقع في جنوب السودان. على كل حكومة مسؤولية رعاية مواطنيها، وإنني أقدر كثيرا هذا القلق، ونحن أيضا، بطبيعة الحال، لدينا العديد من العاملين في مجال تقديم المعونة وموظفي السفارة، الموجودين هناك في جنوب السودان.

ولكن هل نعتقد حقا – أولئك منا الذين يهتمون بالأفراد التابعين لنا – هل نعتقد حقا أن جلب المزيد من الأسلحة إلى البلد هو السبيل للحفاظ على سلامتهم؟ هل نعتقد حقا أن السماح لحكومة جنوب السودان بمواصلة استثمار أموالها في منظومات الأسلحة هذه، بدلا من الغذاء الذي يحتاجه الناس للأكل، هو السبيل الأمثل لرعاية الأفراد التابعين لنا؟ الأفراد الذين نأمل في تسميتهم أفراد لا يجادل أحد بشأن بياناتهم العامة – إنهم يصرحون بها ويروجون لبياناتهم الرامية إلى جعل النزاع عرقيا، ويبددون ما تبقى من أمل في العودة إلى اتفاق سلام. هؤلاء الأفراد لديهم شعور بالإفلات من العقاب. وإذا لم يكن المجلس مستعدا للتصرف بشأن هذه التسمية، هل يمكن لذلك الشعور بالإفلات من العقاب أن يكون أمرا جيدا لموظفينا على أرض الواقع، للعاملين التابعين لنا، لحفظة السلام والعاملين في مجال تقديم المعونة التابعين لنا؟ لا يمكن أن يكون أمرا جيدا. فكيف يكون الإفلات من العقاب أمرا جيدا؟ كيف يكون جلب المزيد من الأسلحة جيدا لسلامة الأفراد التابعين لنا؟

لكن، وأبعد من ذلك، ماذا عن شعب جنوب السودان؟ هل لديهم الحق في التصويت؟ وكيف يمكن أن يصوتوا على هذه التدابير؟ لقد استمعنا لهم عندما التقينا مع طائفة واسعة من المجتمع المدني والجهات الفاعلة الأخرى. ونحن نعلم كيف يمكن أن يصوتوا، وعلينا أن نبقي أصواتهم في الاعتبار. نحن بحاجة إلى طرح مشروع القرار هذا أخيرا للتصويت، وهو ما سنقوم به بحلول نهاية هذا العام. سيتعين على أعضاء المجلس أن يرفعوا أيديهم وأن يتخذوا قرارا بشأن موقفهم من مسألتي الحياة والموت اللتين أثارهما الأمين العام وكل من يذهب إلى جنوب السودان ويعود من هناك. وقبل كل شيء، فإن لشعب جنوب السودان مصلحة في الإجراءات التي نتخذها. يتعين على أعضاء المجلس – كل منا – أن نأخذ بزمام قراراتنا، ولذلك تحث الولايات المتحدة الأعضاء على الاستعداد للتصويت حسب ضمائرهم، والتصويت للوقوف إلى جانب شعب جنوب السودان.

السيد بيرموديث (أوروغواي) (تكلم بالإسبانية): في البداية، أود أن أشكر الأمين العام السيد بان كي – مون، ووكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية، السيد ستيفن أوبراين، على إحاطتيهما الإعلاميتين.

يعرب وفد بلدي عن عميق القلق إزاء الحالة الراهنة في جنوب السودان. كان لتصاعد أعمال العنف، لا سيما منذ تموز/يوليه الماضي، عواقب مدمرة على المدنيين. وقد كانت هناك انتهاكات واسعة النطاق للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، بما في ذلك عمليات القتل خارج نطاق القضاء، وحالات الاختفاء القسري، والاغتصاب وغير ذلك من أعمال العنف الجنسي، والاعتقالات التعسفية والسجن، والهجمات ضد المدنيين والهجمات ضد المرافق الطبية والعاملين في مجال المساعدة الإنسانية والعاملين في المجال

الطبي والعاملين في وسائط الإعلام. إن بعض انتهاكات حقوق الإنسان تأخذ بصورة متزايدة طابعا عرقيا، وخطاب الكراهية يتزايد في جميع أنحاء البلد، وهو أمر مقلق للغاية، نظرا لأن ذلك قد يؤدي إلى فظائع واسعة النطاق. علاوة على ذلك، فإن الأزمة الإنسانية في البلد تزداد من حيث نطاقها وشدتها نتيجة النزاع المسلح في أنحاء عديدة من البلد، مع تفاقم حالة الأمن الغذائي وتدهور الحالة الاقتصادية.

وأرقام الأمم المتحدة تبعث على القلق: أكثر من مليون لاجئ، وما يزيد على ١,٦ مليون من المشردين داخليا، وما يقرب من ٥ ملايين شخص في حالة انعدام أمن غذائي حاد. وبعد زيارة مجلس الأمن إلى البلد في أيلول/سبتمبر الماضي، عدنا مدركين تماما لما حدث هناك. أحث جميع أطراف النزاع والمجتمع الدولي بأسره على المساعدة في إنهاء معاناة السكان المدنيين في جنوب السودان. إن الحالة لا تطاق.

وفي هذا الصدد، يجب علينا الاستمرار في تذكير الحكومة بأن مسؤوليتها الرئيسية هي حماية مواطنيها، وأنه ينبغي لها توفير تلك الحماية بغض النظر عن أصلهم العرقي أو انتمائهم السياسي. علاوة على ذلك، يجب أن يتصرف القادة السياسيون في جنوب السودان بمسؤولية وأن يرفضوا أي تحريض على العنف، وفي الوقت نفسه أن يختاروا طريق الحوار. وفي التحليل النهائي، عليهم أن يحترموا قيادتهم.

وفي هذا الصدد، نحيط علما بالبيان الذي أدلى به رئيس جنوب السودان، السيد سلفا كير، في ١٤ كانون الأول/ديسمبر، عندما أعلن بداية عملية حوار وطني. ونأمل أن تكون تلك العملية ذات طابع شامل للجميع حقا. نحن نحث جميع الأطراف على الانضمام إلى عملية الحوار، بهدف تحقيق المصالحة والسلام في البلد، مثلما حدث قبل خمس سنوات، عندما أصبح جنوب السودان بلدا مستقلا. يجب علينا اليوم أن نلتمس الوحدة والتعددية، التي هي السبيل الوحيد لوضع البلد على الطريق نحو الاستقرار والتنمية.

أخيرا، أود أن أشير إلى عمل بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، التي جدد المجلس ولايتها بالإجماع قبل بضعة أيام. من الأهمية بمكان أن تتمكن البعثة من الوفاء بولايتها بشكل كامل. ولذلك، فإننا نحث حكومة جنوب السودان على التعاون تعاونا كاملا في تنفيذ القرار ٢٣٢٧ (٢٠١٦)، بما في ذلك نشر قوة الحماية الإقليمية، فضلا عن رفع أي قيود على البعثة. فلا البعثة ولا قوة الحماية الإقليمية تعمل ضدها. وعلى العكس من ذلك، إنهما تعملان لصالح جنوب السودان.

وفي الختام، أود أن أتمنى كل التوفيق للممثل الخاص الجديد للأمين العام ورئيس البعثة، السيد ديفيد شيرر، وأن أؤكد له دعم وفد بلدي وتعاونه.

السيد إليتشوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نود أن نبدأ بالإعراب عن امتناننا للأمين العام والسيد ستيفن أوبراين، وكذلك لجميع زملائنا، الذين أخذوا الكلمة خلال الجلسة السابقة، ونقلوا بكلمات طيبة عزاءهم لنا في أعقاب مقتل السفير كارلوف في أنقرة. إن تعازيهم ودعمهم بالغ الأهمية لنا.

أود الآن أن أنتقل إلى جنوب السودان. نحن ننوه بالتقدم المحرز في تنفيذ اتفاق السلام في جنوب السودان المبرم العام الماضي. إن حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية والبرلمان يعملان بفعالية مع ممثلي المعارضة المسلحة. ويجري اتخاذ خطوات عملية لتعزيز الآليات الرامية إلى توفير الأمن وصياغة دستور جديد. لقد أطلق الرئيس سلفا كير حوارا وطنيا شاملا. وتم إعلان العفو عن أنصار رياك مشار الذين شاركوا في أحداث تموز/يوليه في جوبا.

ونشعر بالقلق إزاء التقارير عن وقوع اشتباكات مسلحة في أنحاء مختلفة من البلد. ومع ذلك، يتعين على المرء أن يفهم

بوضوح ما هو طابعها على وجه الدقة. نحن نتشاطر رأي الأمم المتحدة والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، الذي مفاده أن تلك الحوادث كانت إلى حد كبير نتيجة مشاكل في هياكل القيادة، وانعدام الانضباط في وحدات القوات المسلحة التابعة للحكومة، وتلك التابعة للمعارضة. وثمة عامل آخر هو الانقسام في قوات المعارضة بين أنصار تابان دينق قاي ورياك مشار. وهناك أيضا جماعات لا تخضع لسيطرة أحد. وبالإضافة إلى ذلك، كانت هناك اشتباكات عفوية نتيجة لتوترات إثنية أو لمجرد أعمال إجرامية.

وفي ظل هذه الخلفية، لدينا شكوك فيما يتعلق بالشائعات المنتشرة على نطاق واسع ومفادها أن الحكومة تحشد قواتها وتعبئ العناصر المسلحة المحلية في المنطقة الاستوائية لشن هجوم واسع النطاق يوشك أن يبدأ بعد انتهاء موسم الأمطار.

أود أن أغتنم فرصة حضور ممثلي الأمانة العامة لأسأل ما إذا كان بإمكانهم التعليق على حقيقة أن حكومة جوبا قالت إن ما يجري هو حالات تناوب عادية للقوات المسلحة؟

كما نود أن ندعو زملاءنا في المجلس والأمانة العامة إلى الامتناع عن التكهن بخطر حدوث إبادة جماعية في جنوب السودان. فبطبيعة الحال، نحن قلقون إزاء انتشار الخطاب العدائي في جنوب السودان، فضلا عن الأعمال المرتكبة ضد العديد من الجماعات العرقية؛ غير أن هذه الأعمال ليست موجهة ضد أي مجموعة سكانية بعينها، بل إنه حدثت زيادة في التوترات العرقية بصفة عامة.

ونلاحظ أيضا أن هذه المظاهر والأفعال قد صدرت، بصفة عامة، عن مختلف أنواع الجماعات المسلحة والإجرامية والعناصر غير المنضبطة في الجهاز الأمني. وهذا هو السبب في امتناعنا عن الخلوص إلى أن هناك أي شكل من أشكال السياسات الموجهة أو العامة.

ومن بين الأحداث الإيجابية في الآونة الأخيرة، حصولنا على موافقة جوبا غير المشروطة بقبول قوة الحماية الإقليمية. وقد لاقت تلك الخطوة ترحيبا من الأمين العام، وكذلك من مؤتمر قمة الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية في أديس أبابا. ويناقش ممثلو الحكومة والأمم المتحدة بطريقة بناءة المسائل العملية المتعلقة بنشر القوة، وهو ما يبرهن عليه، في جملة أمور، موافقة جوبا على طلب الأمم المتحدة توفير قطع أرض لاستخدام القوة.

ولكن من غير المحتمل أن يؤدي حتى نشر القوة الإقليمية بكامل قوامها البالغ ٠٠٠ ٤ فرد إلى تحسن كبير في الحالة السياسية والعسكرية والإنسانية الصعبة في البلد. ونتفق مع رأي الأمين العام والهيئة الحكومية الدولية بأن ذلك سيتطلب التنفيذ الكامل لاتفاق السلام من قبل الطرفين، بدعم من الشركاء الدوليين.

إن موقفنا بشأن فرض جزاءات جديدة على جنوب السودان معروف جدا ويؤيده العديد من أعضاء المجلس. وقد تضمن البيان الصادر عن مؤتمر قمة الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية في ٩ كانون الأول/ديسمبر إشارة واضحة إلى أن فرض جزاءات محددة الأهداف جديدة أو حظر على الأسلحة لن يفيد في إرساء السلام والاستقرار الدائمين في جنوب السودان. وعلاوة على ذلك، فإن البيان الصادر عن مؤتمر قمة مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في ١٩ أيلول/سبتمبر لا يتضمن أي دعوات إلى فرض جزاءات جديدة.

وباختصار، فإن مقدمي مشروع القرار المتعلق بالجزاءات يتجاهلون أساسا موقف أفريقيا بشأن النتائج العكسية لفرض قيود جديدة على العملية الرامية إلى محاولة التوصل إلى تسوية. إن هؤلاء الزملاء يبرهنون بجلاء في بياناتهم على أنهم لا يقبلون إلا الوثائق الأفريقية التي تتماشى مع مصالحهم ونهجهم.

ويتجاهل مقدمو مشروع القرار المتعلق بالجزاءات حقيقة أن التباينات بين الدول الأفريقية ستقوض على الأرجح فعالية أي قيود من هذا القبيل. ونرى ذلك في المثال المتعلق بعدد من الدول الأفريقية، بما في ذلك جمهورية أفريقيا الوسطى، حيث لا تفيد ببساطة الجزاءات المحددة الأهداف ولا حظر الأسلحة. إن جنوب السودان يعج بالأسلحة. ويتجلى ذلك من حقيقة أن المجموعة التي تضم بضع مئات من مؤيدي رياك مشار الذين فروا إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية كان معهم عدد قليل جدا من الأسلحة، إذن من الواضح أنهم رموا أسلحتهم أو أخفوها في مكان ما في إقليم جنوب السودان.

كما أكدت الممثلة الخاصة السابقة للأمين العام، إلين لوي، وجود أسلحة في المخيمات الخاصة بحماية المدنيين، وكذلك في مخابئ للسلاح تقع على مقربة منها مباشرة. وهذا، بالمناسبة، ربما كان هو الأمر الذي دفع السلطات إلى اتخاذ قرار إغلاق مخيم المشردين في جوبا.

وعموما، فإننا لا نحتاج إلى أن يفرض مجلس الأمن حظرا على توريد الأسلحة من أجل إرساء السلام الدائم في جنوب السودان، بل إلى تدابير محددة الأهداف ترمي إلى نزع السلاح من السكان وكذلك إلى تسريح وإعادة إدماج المقاتلين. وربما يكون لفرض جزاءات محددة الأهداف على وزير الإعلام ورئيس هيئة الأركان العامة للجيش الحكومي عواقب لا يمكن التنبؤ بها. ونحن نظن أن شخصا ما يريد فعلا التخلص من الرئيس سلفاكير من خلال العمل للزج به في شجار مع العديد من الشخصيات المؤثرة في محيطه المباشر.

وبدلا من المساعدة في حل النزاع، يسعى عدد من أعضاء مجلس الأمن إلى زيادة الضغط على جوبا، بما في ذلك عن طريق الجزاءات المحددة الأهداف والمحكمة المختلطة. ولن تساعد هذه الأساليب القصيرة النظر في معالجة الحالة.

السيد لاميك (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أود أن أبدأ بالقول إن فرنسا أيضا تؤيد عبارات التعازي التي وُجهت إلى الاتحاد الروسي في ضوء الهجوم الإجرامي على سفيره في تركيا.

لم تكن في نيتي أن آخذ الكلمة هنا اليوم في القاعة، إذ أنني كنت حقا أريد التكلم فحسب في المشاورات، غير أنه لا يحدث كل يوم أن يوجه إلينا الأمين العام هذه الرسالة القوية. لقد بعث الأمين العام وكذلك، بطبيعة الحال، وكيل الأمين العام، برسائل قوية تحذرنا من أنه يتعين علينا أن نتحمل مسؤوليتنا الجماعية. إنها دعوة إلى اتخاذ إجراءات.

ونحن نرى أن الطابع الخطير للحالة في جنوب السودان يتطلب تعبئة جماعية ليس من جانب مجلس الأمن فحسب، بل كذلك من جانب منظومة الأمم المتحدة برمتها ومن جانب المنطقة نفسها، بدءا بالهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية إلى جانب الاتحاد الأفريقي. ولكن اتخاذ إجراء قوي، أولا وقبل كل شيء، من جانب حكومة جنوب السودان أمر أساسي. وبالنسبة لنا، بصورة جماعية، فإن هناك خمسة أو ستة محاور نحن بحاجة إلى العمل بشأنها بسرعة.

الأول – وقد عبر عنه الأمين العام بوضوح – هو فرض حظر على الأسلحة. ويؤسفنا أننا ظللنا نناقش فرض الحظر لسنة تقريبا؛ وقد نادى به الأمين العام، ودعونا نحن إليه. ويؤسفنا أنه لم يُفرض حظر للأسلحة بعد. ولأكن واضحا، فإننا نرى أن فرض الحظر على الأسلحة ليس تدبيرا عقابيا أو وسيلة للحصول على نوع من المزايا السياسية. إنه تدبير ينم عن الحس السليم، يهدف إلى مساعدة بلد مزقته الحرب ويعج بالأسلحة. ويجب إيقاف تدفق الأسلحة، وهناك حاجة إلى إنهاء تجارة الأسلحة المتداولة في ذلك البلد الذي مزقته الحرب. ومن الضروري، بالتالي، تنفيذ حظر توريد الأسلحة في أقرب وقت ممكن.

والعنصر الثاني هو بدء عملية سياسية. إننا ندرك، بطبيعة الحال، الأدوار التي تقوم بها المنطقة والمنطقة دون الإقليمية والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والاتحاد الأفريقي في حدوث تطورات مشجعة نوعا ما على صعيد الحوار الوطني. وما نود أن نراه هو التحويل الفعلي لتلك التطورات المشجعة إلى إجراءات. والأمر المؤكد في كل الأحوال هو أنه، في مواجهة العقبات التي خلقها بعض الأطراف وخطاب الكراهية، والتي يمكن أن تعوق أو تقوض عملية السلام، فإن ثمة دورا يتعين على مجلس الأمن الاضطلاع به. ولدينا أداة – وهي الجزاءات المحددة الأهداف – ستمكننا من التدخل لدعم عملية السلام التي ننشدها جميعا.

والعنصر الثالث يتمثل في المسألة الرئيسية المتعلقة بحماية المدنيين. وهذه المسألة تكمن، في نهاية المطاف، في صميم ولاية بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان. وقد قررنا في آب/أغسطس الماضي نشر قوة الحماية الإقليمية لتعزيز قدرات البعثة. ومنذ ذلك الحين، منحت الحكومة الانتقالية في جنوب السودان موافقتها الرسمية على هذا النشر، ولكن من المؤسف أن الأمور لم تمض قدما، والآن قد حان الوقت لتوفير قطع الأرض حتى نتمكن من نشر القوة. وذلك، بطبيعة الحال، اختبار لحسن نية وإرادة جنوب السودان في ما يتعلق بالتمكين من نشر القوة. ومن المهم جدا أن تثبت جوبا ذلك.

ويرتبط العنصر الرابع بالنقطة السابقة. إن تنفيذ ولاية بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان سيتطلب قدرة غير مقيدة على التحرك واتخاذ إجراءات. ويجب رفع جميع العقبات التي قد تعوق نشر القوة. وذلك عنصر أساسي في الرسالة التي بعث بها أعضاء مجلس الأمن أثناء زيارتهم إلى جنوب السودان في أيلول/سبتمبر. ويجب رفع العقبات التي تعترض اتفاق مركز القوات، وستكفل الجزاءات المحددة الأهداف من قبل مجلس الأمن حدوث ذلك. وفي حالة العقبات المؤكدة، يمكننا استخدام الجزاءات لضمان قدرة عملية حفظ السلام التي نشرناها على العمل بشكل كامل.

والنقطة الخامسة التي أردت أن أثيرها تتعلق بالمسائل الإنسانية. فبعد أن استمعت إلى النقطة التي أثارها وكيل الأمين العام بشأن الصعوبات والعقبات التي نواجهها والثمن غير المقبول الذي يدفعه العاملون في المجال الإنساني، يصبح من الواضح تماما الضرورة المطلقة لكفالة منح إمكانية الوصول والتعاون الكاملين لدوائر العمل الإنساني بأسرها، في وقت صارت فيه الحالة وخيمة جدا.

وتتعلق النقطة الأخيرة بقضية المساءلة والإفلات من العقاب. ينص الاتفاق الانتقالي المعتمد في وقت سابق من هذا العام على إنشاء محكمة مختلطة، وهو أمر ضروري للغاية. وجنوب السودان بحاجة إلى آلية قضائية تتناسب مع الجرائم الجسيمة التي تُرتكب. وسيكون للاتحاد الأفريقي دور هام في ذلك. وسيحظى بدعم مجلس الأمن في هذا الصدد، ولكن يجب إحراز تقدم صوب إنشاء المحكمة المختلطة.

وكل هذه الرسائل ترد في القرار ٢٣٢٧ (٢٠١٦)، المتخذ قبل بضعة أيام، ولكن سيتعين على مجلس الأمن جعلها ملموسة وعملية بقدر أكبر، أولا من خلال التصويت لصالح مشروع القرار المتعلق بفرض حظر أسلحة، وثانيا بأن يظل محتشدا ومستعدا لاستخدام نفوذه، بدءا بفرض جزاءات محددة الأهداف، لكبح دوامة العنف التي يمكن أن تؤدي إلى الحالة الكارثية التي وصفها السيد أداما دييغ قبل بضعة أيام.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل جنوب السودان.

السيد مالوك (جنوب السودان) (تكلم بالإنكليزية): أولا، اسمحوا لي أن أعرب عن خالص التعازي لوفد الاتحاد الروسي في فقيده.

وأود أن أهنئكم، سيدي، على توليكم رئاسة المجلس لهذا الشهر. كما أود أن أنوه بفترة الولاية الناجحة لسلفكم والدور الإيجابي الذي اضطلع به في قيادة المجلس خلال الشهر الماضي.

كما أود أن أشكر الأمين العام والسيد ستيفن أوبراين، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ، على إحاطتيهما الإعلاميتين اللتين غلب عليهما طابع الود.

أظهرت حكومة جنوب السودان الإرادة السياسية بالإعراب عن التزامها بالتنفيذ الكامل لاتفاق حل النزاع في جمهورية جنوب السودان. وليس هناك المزيد مما يمكن قوله غير التأكيد مجددا على بعض النقاط الهامة.

لقد وافقت حكومة جنوب السودان مؤخرا وقبلت بنشر قوة الحماية الإقليمية دون شروط. وإذا كان هناك أي فشل أو تأخير في نشر قوة الحماية الإقليمية، فذلك ليس ذنب جنوب السودان. ولم تبلغنا إدارة عمليات حفظ السلام بأي إخفاق من جانب حكومة جنوب السودان. وقد خصصنا الأرض لقوة الحماية الإقليمية، وأبلغنا مجلس الأمن رسميا بذلك من خلال الرئاسة الشهرية.

كما شكلت الحكومة لجنة للنظر في العقبات التي تواجه بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان والشكاوى المقدمة منها بشأن أي حواجز محتملة على الطرق. ومنذ أنشئت اللجنة، لم نتلق أي بلاغ آخر للنظر فيه.

وفي الآونة الأخيرة، أعلن رئيس جنوب السودان، فخامة السيد سلفاكير ميارديت، عن إجراء حوار وطني سيشمل جميع أصحاب المصلحة في البلد. فالحوار هو الوسيلة المجدية الوحيدة لحل المشاكل السياسية والاجتماعية والاقتصادية في جنوب السودان. وللأسف، فقد رفض رياك مشار المشاركة في الحوار.

ونحن نختلف مع توصيف السيد أداما دييِنغ، المستشار الخاص للأمين العام المعني بمنع الإبادة الجماعية، للنزاع الدائر في جنوب السودان، والذي قد يصبح وفقا لما قاله حربا عرقية صريحة، ربما تصل إلى حد الإبادة الجماعية. إن هذا الوصف مبالغ فيه إلى حد ما ولا يعبر عن الواقع الميداني. فلم تحدث أي محاولات، على حد علمنا، من جانب الجماهير في جنوب السودان للاقتتال في ما بينهم. وفي الآونة الأخيرة، لجأ المتمردون إلى قتل مدنيين أبرياء بسبب خلفيتهم العرقية، لكن الحكومة لم تخطط أو تطلق حملة لاستهداف أعراق أو مجموعات سكانية بعينها وليس لديها أي نية على الإطلاق للقيام بأي شيء من هذا القبيل.

ونحن ندرك الأهمية الممنوحة لحماية المدنيين وضمان إيصال المساعدة الإنسانية، ولكن يحدونا أمل صادق في أن تولي البعثة أيضا الاهتمام الواجب لبناء قدرات المؤسسات الحكومية التي لديها أدوار حاسمة الأهمية خلال الفترة الانتقالية. وينبغي لها أن تساعد أنشطة لجنة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في جنوب السودان واللجنة الوطنية لتعديل الدستور واللجنة الوطنية للانتخابات، وأن توفر الخبرة التقنية بشأن إصلاح قطاع الأمن. وبعبارة أخرى، ينبغي أن تولي البعثة أهمية لدعم تنفيذ الاتفاق.

تكلم بعض الأعضاء عن عدم إحراز تقدم، لكن يمكنني أن أبلغكم بأنه قد أُحرز تقدم هائل في تنفيذ عملية السلام في جنوب السودان. ولم يذكر أعضاء المجلس أن الناس يغادرون طوعا مخيمات حماية المدنيين، عائدين إلى مناطقهم الأصلية. وخلال اليومين الماضيين، غادر أكثر من ٢ ٠٠٠ مواطن مخيم حماية المدنيين في جوبا عائدين إلى ولاية الوحدة، والحكومة تساعدهم بتوفير وسائل النقل. وإن لم يكن هناك تقدم، ما خاطروا بأرواحهم للعودة إلى ديارهم.

إن حظر توريد الأسلحة المقترح والتهديدات بفرض جزاءات على جميع الأطراف المشاركة في النزاع في جنوب السودان يمثلان، للأسف، مؤشرا آخر على المساواة الأدبية التي

لا تميز بين حكومة منتخبة شرعياً وتمرد مسلح عاقد العزم على الإطاحة بالحكومة. وحرمان الحكومة من الوسائل اللازمة لأداء مسؤوليتها يمثل أساسا تقويضا لسيادتها، وهو أمر غير مقبول تماماً. إن فرض الجزاءات سيؤدي إلى نتائج عكسية.

في الختام، أود أن أكرر التزام حكومة بلدي بتنفيذ الاتفاق نصا وروحا، وأؤكد على الحاجة إلى تشجيع ودعم الحوار السياسي والجهود التي تبذلها حكومة الوحدة الوطنية من أجل التنفيذ الكامل لاتفاق السلام. إن الطريق إلى السلام النهائي قد يكون طويلا وصعبا، لكننا متفائلون بأنه بفضل دعم شركائنا سنرى النور في نهاية النفق.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أدعو الآن أعضاء المجلس إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا بشان الموضوع.

رُفعت الجلسة الساعة ١٥/١٧.